منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

ورقة حول مشروع قانون اللامركزية لعام 2015

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الإستراتيجيات الأردني. للإستفسار يرجى الإتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

جدول المحتويات

مقدمة 4
المبادئ الموجهة لنهج اللامركزية 4
الفوائد الإقتصادية للامركزية..... 5
مخاطر التطبيق الخاطئ للامركزية 6

مقدمة

تعرف اللامركزية بأنها عملية إعادة توزيع أو تشتت السلطة بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة على مستوى الدولة وإنها من مرتكزات العملية الديمقراطية الشاملة. تعتبر اللامركزية واحداً من ركائز عملية الإصلاح السياسي التي يجرى العمل على تحقيقها من خلال حزمة مشاريع قوانين قدمت الى مجلس النواب السابع عشر ومنها قانوني البلديات والأحزاب. فقد قدمت الحكومة مشروع قانون للامركزية مدفوعة بالأسباب الموجبة التالية:

- التوسع في تبني الانتخابات الديمقراطية نهجاً لعمل الدولة و
- لزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه خاصة القرار التنموي،
- ولتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية على مستوى محافظات المملكة من خلال منح الإدارات المحلية صلاحيات أكبر.

إن مشروع قانون اللامركزية، بالإضافة الى كونه جزءاً من الإصلاح السياسي في الدولة، يعتبر جزءاً من الإصلاح الإقتصادي من خلال تيسيره لمفهوم التنمية الشاملة وبالأخص التنمية في المحافظات. تجمع الأدبيات الإقتصادية بأن الأهداف الإقتصادية لتبني نهج اللامركزية تختزل في تعزيز الكفاءة في العمل العام وتوجيه المصادر المالية للحكومة المركزية بطريقة أفضل من خلال إستخدام مجلس محلي ليناسب ما بين الخدمات الحكومية المقدمة في المحافظة وإحتياجات المحافظة نفسها.

سيقدم منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذه الورقة أفضل الممارسات العالمية في تطبيق نهج اللامركزية من خلال ذكر المبادئ الموجهة المطلوب تحقيقها لضمان نجاح هذا المشروع وأبرز المخاطر التي يتوجب على الجهازي التنفيذي والتشريعي للدولة تجنبها التي قد تنتج من التطبيق الخاطئ لهذا النهج

المبادئ الموجهة لنهج اللامركزية

إن تطبيق نهج اللامركزية يحقق عدة أهداف أقتصادية وإدارية، يعد من أبرزها:

- إن طبقت بالطريقة الفضلى، قد تساعد اللامركزية على تخفيف الإحتقان في عملية إتخاذ القرارات المركزية التي تعنى بالشأن الإقتصادي والإجتماعي.
- إن اللامركزية قد تخفف من العوائق البيروقراطية في العمل العام وتزيد من حساسية وتوائم الخدمات العامة تجاه المتطلبات المحلية.
- إن تطبيق اللامركزية من شأنه أن يعزز من المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات التنموية وخصوصاً من جانب الفئات المهمشة في المجتمع المحلي.

إن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه يتم من خلال تحقيق إلتزام واضح بتبني المبادئ الموجهة أدناه خلال كافة مراحل إقرار وتنفيذ نهج اللامركزية:

المبدأ 1: ضمان وجود الكفاءات التقنية والإدارية الملائمة والمناسبة في المجلس التنفيذي للمحافظة. حيث أن تلك الكفاءات، المتوائمة مع الإرادة السياسية والشعبية، من شأنها أن تضمن نجاح نهج اللامركزية بالإضافة الى تحقيقه لأهدافه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والإدارية.

المبدأ 2: وجود نظام قانوني شفاف وميسر، بالإضافة الى ضمان إستقلالية النظام القضائي، من أجل ضمان الشفافية في عمل المؤسسات والمجالس المرتبطة باللامركزية بالإضافة الى ضمان تحقيق المسائلة العادلة بما يضمن تحقيق اللامركزية لأهدافها.

المبدأ 3: ضمان وجود حدود مقوننة تعرف المسؤوليات المناطة بكل مستوى من مستويات الحكومة (الحكومة المركزية، المجلس التنفيذي، البلديات، إلخ...) لضمان عدم تداخل الإجهزة التنفيذية وضمان سير عملها بأكمل وجه.

المبدأ 4: عدم تشارك المحافظات في إيراداتها ما بين بعضهم البعض وأن تكون الإيرادات من الحكومة المركزية فقط في حين تحدد ضوابط صارمة تحكم إستدانة المحافظات (إن سمح القانون بذلك) من أجل ضمان تحقيق إستدامة الإيرادات للمحافظة.

الفوائد الإقتصادية للامركزية

إن نهج اللامركزية تم تطبيقه في عدة دول في أنحاء العالم ولذلك سنحت الفرصة لإجراء دراسات تفيصيلية تتيح لنا التعرف الى أفضل الممارسات العالمية في تطبيق نهج اللامركزية بالإضافة الى الفوائد المتحققة من تطبيق هذا النهج. أجمعت معظم الأدبيات الإقتصادية التي تعنى بدراسة الآثار الإقتصادية التنموية الناتجة عن تطبيق اللامركزية أن إيجابيات اللامركزية تتحقق من خلال ضمان إستقلالية ونزاهة المجلس التنفيذي عن طريق توفير الكفاءات التقنية والإدارية اللازمة لضمان سير عمله بالإضافة الى تفعيل مبدأ الرقابة المحلية على عمل المجلس التنفيذي.

يرد الجدول التالي بعض من الفوائد المتحققة من تطبيق نهج اللامركزية حسب الدولة والدمة:

الدولة	الخدمة	النتيجة من اللامركزية
بوليفيا	التعليم	تحسن في موائمة الإستثمارات في قطاع التعليم مع الإحتياجات المحلية
إندونيسيا	التعليم	تحسن في نسب الأمية للنساء وعدد السنوات في المدرسة للأطفال نتيجة لتحسن في مستوى الخدمات.

كولومبيا	التعليم	زيادة في عدد الملتحقين في المدارس الحكومية
سويسرا	التعليم	تحسن في مؤشرات مستوى التعليم
الأرجنتين	التعليم	زيادة في عدد الملتحقين في المدارس الحكومية
نيكاراغوا	التعليم	تحسن في نوعية الخدمات التعليمية مقاسة بنتائج الإمتحانات المركزية.
الأرجنتين	الصحة	إنخفاض ملحوظ في نسب الوفاة للأطفال
دول محدودة الدخل	الصحة	إنخفاض ملحوظ في نسب الوفاة للأطفال بالإضافة الى زيادة ملحوظة في نسبة الإنفاق المخصصة لقطاع الصحة
البرازيل	البنية التحتية	المشاركة في صنع القرار (بالأخص إقرار الموازنة) أدى الى تحسن في خدمات المياه والمصارف.

مخاطر التطبيق الخاطئ للامركزية

عدا عن الفوائد العديدة لتطبيق نهج اللامركزية والمذكورة أعلاه، يجب علينا أن ننوه أن التطبيق الخاطئ للامركزية يحتوي على العديد من المخاطر أبرزها:

1. عدم تحقيق اللامركزية للكفاءة المشنودة في العمل العام نتيجة لعدم وجود الكفاءات المطلوبة في المجالس التنفيذية أو النزاهة المطلوبة لضمان توجيه الخدمات والمصادر المالية للمناطق المحتاجة.
2. يمكن للامركزية أن تثبط من الفوائد الإقتصادية الناتجة عن إقتصاديات الحجم الناتجة عن العمل العام المتبوع للحكومة المركزية (أي الكفاءة الناتجة عن الخبرة في التطبيق في الحكومة المركزية).
3. الضعف في الإدارة المحلية من شأنه أن يقلل من كفاءة الخدمات المقدمة.
4. يمكن للمسؤوليات الإدارية المناطة بالمجالس المحلية أن لا تكون بالدرجة المطلوبة من الكفاءة نتيجة لعدم وجود مصادر مالية كافية.
5. إن تطبيق اللامركزية من شأنه أن يزيد من البيروقراطية التي تحد من التطبيق الأمثل للسياسة العامة للدولة.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هذا التقرير ملك لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، لا يسمح باستنساخ أو توزيع أو بث أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو أسلوب بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك من الأساليب الإلكترونية أو الآلية، دون الموافقة المسبقة الخطية للمنتدى. ويسمح بالاقتباس فقط بالإشارة الكاملة لهذا التقرير. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمنتدى الاستراتيجيات الأردني على info@jsf.org أو على هاتف.6476 566 6 962+

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM